

وسطية أهل السنة والجماعة في باب القدر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان، وبعد، فما يزال الحديث متصلاً مع وسطية أهل السنة والجماعة في أبواب العقيدة، وبخاصة بيان وسطية أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات، ويحسم الاختلاف إلى بيان وسطيتهم في باب القدرة، إذ إن هذا الباب من أبرز الأبواب التي تهافت فيها مشرعية أهل السنة في التوسط والاعتدال، حيث توسط بين الاعتدال والتفريط، بأن الاعتدال خارج لأعماله استقلالاً، وبين التفريط التقييد بغيره مع الاعتدال العمل والاعتدال وجهاً، ومجبراً على أصالة كائناً ما كان في باب التريج.

يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى
وُجُوهِهِمْ ذُقُوا مَسَّ
سَقَرٍ. إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ
خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ (القمر: ٤٨، ٤٩).

قال الإمام ابن القيم -رحمه الله تعالى- في هذه الآية: والمخاصمون في القدر نوعان:

أحدهما: من يبطل أمر الله ونهيه بقضائه وقدره، كالذين قالوا: «لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا» (الأنعام:

د. عبد الله شاعر

وسلم فقد جاء فيهما ما يدل على أن كفار قريش خاصمو رسول الله صلى الله عليه وسلم في القدر، ونازعوه فيه واحتجوا به، يقول الصحابي الجليل أبو هريرة رضي الله عنه: جاء مشركو قريش يخاصمون رسول الله صلى الله عليه وسلم في القدر فنزلت: «يَوْمَ

(١) نشأة الكلام في القدر،

ونزاع الناس فيه:

الحديث عن القدر والنزاع والمخاصمة فيه، والاحتجاج به: من الأمور التي صاحبت الإسلام منذ نشأته؛ بل إننا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا: إن جذور الكلام والخوض فيه تمتد إلى ما قبل الإسلام، ويؤكد ذلك نصوص من كتاب الله عز وجل ومن سنة الرسول صلى الله عليه



والثاني: من ينكر قضاءه وقدره السابق. والطائفتان خصماء الله عز وجل.

وأخبر عز وجل في آية أخرى أَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يَحْتَجُونَ بِالْقَدْرِ وَيَتَعَلَّلُونَ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ، وَيُنْسِبُونَ مَا وَقَعَ مِنْهُمْ مِنْ كُفْرٍ وَشُرْكَ وَعَصِيَانٍ إِلَى إِرَادَةِ اللَّهِ، وَمَشِيئَتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، مُنْكَرِينَ إِرَادَتَهُمْ وَاخْتِيَارَهُمْ، وَذَلِكَ تَنْصِلًا مِنْ مَسْئُولِيَّةٍ مَا فَعَلُوا وَمَا اقْتَرَفُوا مِنْ شُرْكَ وَائِثْمٍ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الرَّحْمَنُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ» (الأنعام: ١٤٩).

(ب) ظهور بدعتي

نفي القدر والقول بالجبر:

بدعة نفي القدر: ظهرت بدعتا نفي القدر والقول بالجبر في أواخر عصر الصحابة (رضوان الله عنهم)، وكانت البداية الحقيقية لنشأة الاختلاف والكلام في القدر: إذ نبغ في وقتهم معبد الجهني الذي قال بنفي القدر، كما روى الإمام مسلم

في «صحيحه» عن يحيى بن يعمر قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، ثم ذكر يحيى أنه لقي عبد الله بن عمر بن الخطاب (رضي الله عنهما) فقال: يا أبا عبد الرحمن، إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرءون القرآن ويتفقرون العلم - ومعنى يتفقرون العلم: يطلبونه ويتبعونه -، وإنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أنف - يعني: مستأنف لم يسبق به قدر، ولا علم الله - تبارك وتعالى - به، وإنما يعلمه بعد وقوعه. فقال ابن عمر رضي الله عنه منكراً عليهم ذلك لما سمع هذا القول: «فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم براء مني، والذي يحلف به عبد الله بن عمر، لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه، ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر».

ومعبد هذا إنما تلقى هذه المقالة عن رجل نصراني كان قد أسلم ثم تنصر مرة أخرى؛ فكان معبد هو أول من نشر ذلك ونادى به، وأخذ من هذا الرجل وأظهره؛ ولا سيما بالبصرة.

قال الإمام الأوزاعي رحمه الله: أول من نطق في القدر رجل من أهل العراق يقال

له: «سوسن»، وكان نصرانياً فأسلم، ثم تنصر، فأخذ عنه معبد الجهني، وأخذ غيلان عن معبد، يعني: أن غيلان أخذ هذا المعتقد الفاسد عن معبد، وكان هؤلاء سبباً في نشر هذا الضلال.

وقال ابن عون: أدركت الناس وما يتكلمون إلا في علي وعثمان - يعني: تفضيل أحدهما على الآخر - حتى نشأ هاهنا حقير، يقال له: «سنسويه البقال»؛ فكان أول من تكلم في القدر.

فهؤلاء هم أقطاب القدرية الأوائل، وكان مذهبهم في القدر يدور على أمرين:

أحدهما: نفي علم الله سبحانه بالأشياء قبل وقوعها.

والثاني: نفي خلقه سبحانه وتعالى لأفعال العباد، وأنها ليست واقعة بقدره (جل في علاه).

وهؤلاء هم غلاة القدرية الأوائل، وقد انقض مضربهم، والمتأخرون منهم يثبتون علم الله سبحانه بالأشياء قبل وقوعها وينفون خلقه لأفعال العباد، ونحمد الله عز وجل أن انقضت هذه الطائفة؛ لأن اعتقاد هذه الطائفة كان - في الحقيقة - من الكفر بمكان، هؤلاء نفوا علم الله سبحانه وتعالى السابق للأشياء، ومعنى

هذا أنهم ينسبون الجهل إلى الله. وهذا كفر -والعياذ بالله تبارك وتعالى- ولكن الضيقة الثانية أو الطائفة الأخرى -ألا وهم القدرية- أخذوا الجانب الآخر أو الشق الآخر في بدعة هؤلاء الناس؛ ألا وهي نفي خلق الله لأفعال العباد.

يقول في ذلك الإمام القرطبي -رحمه الله تعالى-: قد انقرض هذا المذهب -أي: مذهب غلاة القدرية- ولا نعرف أحدا ينسب إليه من المتأخرين. قال: والقدرية اليوم مطبقون على أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها؛ وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال، وهو مع كونه مذهباً باطلاً إلا إنه بلا شك أخف من الأول.

وهذا هو المذهب الذي تبنته المعتزلة -أي: أنهم نفوا خلق الله لأفعال العباد- وجعلته أصلاً من أصولها التي قام عليها كيان الاعتزال؛ وبسبب قولهم هذا وقولهم به عرفوا بالقدرية؛ لنفيهم القدر.

بدعة القول بالجبر: وفي مقابل القول بنفي القدر، ظهر قول مضاد ومعاكس

له: وهو القول بالجبر، ومضمونه: أن الإنسان مجبور على أفعاله وأنه لا يقدر منها على شيء؛ فهو كالريشة في مهب الريح. وأول من عرف عنه القول بذلك في الإسلام هو: الجهم بن صفوان المعطل، والذي كان من مقالته: أنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده، وأنه وحده هو الفاعل، وأن الناس إنما تنسب إليه أفعالهم على المجاز كما يقال: تحركت الشجرة، ودار الفلك، وزالت الشمس؛ وإنما فعل ذلك بالشجرة والفلك والشمس، والفاعل هو الله سبحانه وتعالى.

(ج) إبراز وسطية أهل السنة

والجماعة في مسألة القدر:

أهل السنة والجماعة توسطوا (رحمهم الله تبارك وتعالى) في هذه المسألة؛ فأثبتوا مسؤولية العبد عن أفعاله وقالوا بأن العبد يثاب ويعاقب على أفعاله، وله إرادة ترجح له الفعل أو الترك، وإن كانوا يقولون: إن هذه الإرادة ليست مؤثراً كاملاً أو تماماً يوجب وجود الفعل؛ فالله خالق أفعال العباد كما هو الخالق للفاعلين، وهو سبحانه لا يكون في ملكه إلا ما يريد كوناً وقدرًا، وقدرته

هي المؤثر التام في الوجود والإعدام؛ لذا فإن العبد له علاقة بقدرته من حيث هي مؤثر ناقص في الوجود، وله علاقة بقدرته الرب من حيث هي المؤثر التام للوجود.

وهم بذلك -أهل السنة والجماعة- يجمعون بين النصوص ويؤلفون بينها فإنه -أي: رب العالمين سبحانه وتعالى نص في كتابه على خلقه لأفعال عبادهم فقال:

«وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ»

(الصافات: ٩٦). ونص على أنه لا يكون في ملكه إلا ما يشاء فقال سبحانه: **«وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ»** (التكوير: ٢٩)؛

فأثبت للعبد مشيئة مؤثرة في فعله، وجعل وجود متعلقها خلقاً وإيجاداً تابعاً لمشيئة الله -تبارك وتعالى-، فالعبد له مشيئة وإرادة فيما يفعل، كما أثبتت الآية السابقة، إلا أن مشيئته وإرادته تدور في فلك المشيئة العامة المطلقة لرب العالمين سبحانه وتعالى.

وبالتالي نقول: إن العبد له إرادة وله اختيار فيما يفعل، ولكنه لا يخرج عن إرادة رب العالمين سبحانه وتعالى، وعن خلق الله عز وجل لأفعاله. والحمد لله رب العالمين.

